تراجع سعر خام التصدير الكويتي بعد أن بلغ أعلى مستوى له عند 110 دولارات للبرميل الواحد

«الوطني»: فائض ميزانية الكويت للسنة المالية 2013ـ2014 يتراوح بين 12 و13,8 مليار دينار.. والإيرادات بين 32 و32,7 ملياراً

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن أسعار النفط الخام انخفضت خلال شهر سبتمبر، على عكس شهر أغسطس الذي شهد مكاسب جيدة. وتراجع سعر خام التصدير الكويتي بعد أن بلغ أعلى مستوى له عند 110 دولارات للبرميل الواحد، ليصل الى أقل من 105 دولارات للبرميل الواحد في نهاية الشهر، ولكن بقي متوسط سعره الذي بلغ 107 دولارات الأعلى منذ شهر فبراير. وقد سجل مزيج برنت تباعا نزولا من أعلى مستوى له عند 117 دولارا في بداية سبتمبر، ليصل الى 108 دولارات في بداية أكتوبر. كما هبط أيضا سعر مزيج غرب تكساس الى أعلى مستوى له منذ ستة عشر شهرا ليبلغ 109 دولارات. أما الفارق بين سعري خام غرب تكساس ومزيج برنت فقد بقي طفيفا مقارنة مع السنوات الماضية، حيث بلغ متوسطه في سبتمبر 5 دولارات فقط مقارنة بالعام 2012 الذي بلغ فيه 22 دولارا.

وتعود هذه الانخفاضات في الأسعار الى عوامل سياسية، خاصة التطورات في الشأن الأميركي–السوري والعدول عن توجيه ضربة عسكرية إلى سورية. كما ساهم في ذلك أيضا تراجع التوتر بين أميركا وإيران التي يمر قطاعها النفطي بمرحلة ركود، نتيجة العقوبات العالمية المفروضة عليها. كما تأثرت الاسعار ببعض العوامل الموسمية حيث يتراجع الطلب على النفط في دول الخليج وخاصة السعودية، وذلك نتيجة ارتفاع درجة الحرارة خلال الصيف، ما يؤدي الى زيادة انتاج النفط الخام المصدر.

وأخيرا، فقد مر سوق النفط بمرحلة ضغوطات نتيجة وجود توقعات بأن مجلس الاحتياط الفيدرالي سيبدأ بالتقليل من الحافز المالي، ما قد يؤدي الى ركود النمو الاقتصادي.

في الواقع، لقد استطاعت الأسعار في بداية الربع الأخير من العام 2013 الصمود على الرغم من بعض الظروف غير المواتية، كاعتدال نمو الطلب، وارتفاع إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقات كبيرة في الإمدادات من غير دول أعضاء منظمة أوبيك. وبجانب العوامل الجيوسياسية تلك، فمن أهم العوامل التي حققت موازنة كان الانخفاض المتكرر في التزويد من دول أعضاء أوبيك من غير دول الخليج، حيث شهدت كل من ليبيا وإيران ونيجيريا انخفاضات ضخمة لأسباب عديدة، بينما شهد انتاج العراق نموا أقل من التوقعات. ومن المحتمل أن تواجه أساسيات سوق النفط ضعفا خلال النصف الأول من العام 2014 على خلفية تراجع الطلب على النفط نتيجة عوامل موسمية، كما من المحتمل أن يستمر انتاج دول أعضاء أوبيك في النمو. وفي هذه الحال، قد ترى المنظمة أن تقلل من انتاجها بشكل ملحوظ لمساندة الأسعار في العام القادم، وخاصة في حال تراجع الضغوط القائمة على الإمدادات.

توقعات الطلب على النفط

وذكر التقرير ان توقعات المحللين لنمو الطلب على النفط ظلت في العام 2014 من دون تغيير خلال الشهر الماضي. حيث تتوقع الوكالة الدولية للطاقة زيادة الطلب على النفط بواقع 0,9 مليون برميل يوميا أو بواقع 1,0٪ هذه السنة و1,1 برميل يوميا في العام 2014. وقد رفع مركز دراسات الطاقة الدولي بدوره من توقعاته بنسبة طفيفة، حيث يرى زيادة الطلب بواقع 1,0 مليون برميل يوميا وزيادة النسبة الى 1,1 مليون برميل يوميا للعام المقبل. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الطلب في الدول النامية بشكل أكبر في العام 2014 بعد الانخفاض الذي شهدته مؤخرا. ويتوقع أن ينخفض الطلب في الدول النامية مرة أخرى ولكن بشكل أقل من العام 2013، وذلك تماشيا مع تحسن الاقتصاد في أميركا وأوروبا.

وتراجع إنتاج النفط لدول أوبيك الاحدى عشرة (أي باستثناء العراق) بشكل ملحوظ بواقع 722 ألف برميل يوميا ليصل الى 28,9 مليون برميل يوميا في يونيو، وذلك وفقا للبيانات المستقاة من منظمة أوبيك ومصادر وطنية. وكانت ليبيا وراء معظم هذا الانخفاض، حيث هبط انتاجها النفطي من 1,2 مليون ليصل الى 0,7 مليون برميل في يوليو نتيجة احتجاجات أثرت على البنية التحتية للنفط.

ويأمل مسؤولون ليبيون في عودة الإنتاج ليصل الى 1,6 مليون برميل يوميا، إلا ان الانخفاض أقلق بعض شركات النفط الأجنبية الضخمة والنشطة في القطاع. وشهدت نيجيريا انخفاضا في الإنتاج بواقع 120 ألف برميل يوميا في أغسطس على خلفية اضطرابات أمنية ومشاكل فنية.

وقد قابل تلك الانخفاضات ارتفاع في إنتاج السعودية بواقع 0,2 مليون برميل يوميا، ليبلغ مستوى قياسيا– وفقا لبعض المقاييس– يصل الى 10,2 ملايين برميل يوميا. وقد ارتفع إنتاج العراق بمقدار 0,2 مليون برميل يوميا ليصل الى 3,2 ملايين برميل يوميا نتيجة ارتفاع الإنتاج قبل أعمال الصيانة المزمع عملها في سبتمبر.

ومن المتوقع أن ترتفع الإمدادات من خارج أوبيك بنحو 1,3 الى 1,5 مليون برميل يوميا في نهاية العام 2013، 0,2 مليون برميل يوميا من تلك الارتفاعات سيأتي من سوائل الغاز الطبيعي لدول أوبيك. ويرجع معظم ذلك الى ارتفاع الإنتاج الأميركي مصاحبا بارتفاع في إنتاج منظمة أوبيك بواقع 0,7 مليون برميل يوميا. وقد يرتفع إجمالي الإنتاج ليصل الى أكثر من 2 مليون برميل يوميا في العام 2013. ومن المحتمل أن يرتفع الإنتاج من غير دول أوبيك في العام المقبل بشكل أكبر من العام 2013، ما قد يؤدي الى تحقيق ارتفاعات أكبر في إجمالي إنتاج النفط العالمي.

توقعات الأسعار

من المتوقع أن يفوق إنتاج النفط الطلب للسنة الثانية على التوالي هذا العام نتيجة ارتفاع الإمدادات، ما سيؤدي الى ارتفاع المخزون مرة أخرى. وفي المقابل، من المحتمل أن تؤدي الارتفاعات في إنتاج الدول من خارج منظمة أوبيك بالضغط على الأسعار خلال العام 2014. ووفقا للتوقعات التي تفيد بزيادة الطلب على النفط العالمي بواقع 1,1 مليون برميل يوميا وزيادة إنتاج الدول من خارج منظمة لأوبك بواقع 1,4 مليون برميل يوميا، فمن المحتمل أن ترى أوبيك خفض إنتاجها لتحقيق توازن في السوق. وفي حالة قيامها بتخفيضات محدودة، فمن المحتمل أن يصل سعر خام التصدير الكويتي الى 106 دولارات في الربع الأول من العام 2014، من 108 دولارات في الربع الأخير من العام 2013 قبل أن ينخفض أكثر في الفترة اللاحقة.

أما إذا تسارع نمو الطلب على النفط في العام المقبل بوتيرة اسرع مضيفا 0,2 مليون برميل يوميا على الزيادة المرجحة، فإن الزيادة في المخزون قد تكون أقل، كما أن أسعار النفط قد تأخذ مسارا تصاعديا. ووفقا لهذا السيناريو، فقد يرتفع سعر خام التصدير الكويتي الى 120 دولارا للبرميل الواحد بحلول نهاية العام 2014، أما في حال تحقيق ارتفاع أعلى بواقع 0,3 مليون برميل يوميا من الإنتاج المتوقع من خارج منظمة أوبيك في العام المقبل والناتج عن ارتفاع الإنتاج في أميركا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، فقد يؤدي ذلك الى انخفاض الأسعار بنهاية العام 2014. في هذه الحال، قد ينخفض سعر خام التصدير الكويتي الى 103 دولارات للبرميل الواحد يوميا في الربع الأول من العام 2014 كما قد ينخفض لأقل من 90 دولارا بحلول نهاية العام المقبل. ومن المحتمل أن يدفع ذلك بمنظمة أوبيك لتعديل إنتاجها لمنع الأسعار من الحركة نحو أحد الاتجاهين.

توقعات الميزانية

وأشار التقرير الى ان التوقعات للسنة المالية الحالية 2013 /2014 ترتبط بالسيناريوهات السابقة، التي يتوقع أن تتراوح أسعار النفط في نطاق ضيق بين 104 و106 دولارات للبرميل، ولن يلتمس الأثر كاملا إلا بحلول السنة المالية 2014–2015. ومع ثبات متوسط إنتاج النفط، نرجح أن تتراوح إيرادات الميزانية الكويتية بين 32,0 و32,7 مليار دينار خلال السنة المالية الحالية، أي عند مستواها أو أكثر بقليل من السنة السابقة. وفي حال جاء الإنفاق الحكومي الفعلي أقل من مستواه المعتمد في الميزانية بما بين 5٪ و10٪، كما هي العادة، فقد تحقق الميزانية فائضا يتراوح بين 12 و13,8 مليار دينار، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، أي بواقع 24٪ الى 27٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2013.

تكريم «الوطني» في واشنطن على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت مؤخرا في واشنطن، تم تكريم بنك الكويت الوطني كأفضل مؤسسة مصرفية في الشرق الأوسط لعام 2013.

وقامت مؤسسة «جلوبال فاينانس» العالمية بتسليم مدير عام مجموعة الفروع الخارجية للبنك جورج ريشاني شهادة تقدير دولية بهذه المناسبة في حفل خاص أقيم في واشنطن حضره نخبة من كبار الشخصيات المصرفية والمالية وقادة أعمال حول العالم.

وكان بنك الكويت الوطني قد حل في المرتبة الأولى على قائمة «جلوبل فاينانس» لأفضل بنوك الشرق الأوسط بناء على تقييمات وآراء خبراء التصنيف وكبار المستشارين والمديرين التنفيذيين حول العالم، وقد اعتمدت «جلوبل فاينانس» في تقييمها لأفضل بنوك العالم على المؤشرات المالية من معدلات نمو الموجودات والربحية والتوسع الجغرافي والعلاقات الاستراتيجية، بالإضافة إلى استقرار الجهاز الإداري والخطط التطويرية وابتكار المنتجات الجديدة.

مدير عام مجموعة الفروع الخارجية في «الوطني» يتسلم شهادة التقدير الدولية

عفيفي: انطلاق معرض النخبة العقاري 28 أكتوبر بمشاركة 30 شركة

كشف الرئيس التنفيذي لشركة اسكان جلوبل لتنظيم المعارض والمؤتمرات محمود عفيفي عن انطلاق معرض النخبة العقاري يوم 28 إلى 31 الجاري في فندق جميرا بيتش المسيلة بمشاركة 30 شركة عقارية من كبرى الشركات المحلية والعربية والأجنبية.

وقال عفيفي في تصريح صحافي ان المعرض يأتي في توقيت مهم حيث يشهد السوق العقاري حالة من الرواج في ظل تذبذب وتراجع باقي القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها سوق الكويت للأوراق المالية وفوائد البنوك مما جعل الكثير من رؤوس الأموال تتجه الى الاستثمار في العقار، حيث يعد من امن القطاعات الاقتصادية في الوقت الحالي، حيث حافظ على مستوياته السعرية، لافتا الى ان بوادر الانتعاش قد بدأت تظهر على السطح منذ منتصف شهر الماضي، حيث شهدت أسعار العقارات ارتفاعا وبخاصة في المناطق السكنية الداخلية.

محمود عفيفي

وزاد عفيفي ان المعرض سجل في دورته الأولى نسبة مشاركات جيدة مما يؤكد ان معارض العقارية باتت مطلوبة باعتبارها أحد المنافذ الرئيسية للتسويق العقاري لدى المواطنين والوافدين، حيث يستطيعون اختيار ما يناسبهم من فرص عقارية واستثمارية خاصة مع تنوع المشاريع العقارية المطروحة في المعارض العقارية مما يلبي احتياجات الجميع، حيث يضم المعرض بيوتا وشققا سكنية وشاليهات وأراضي للبناء إلى جانب مشاريع وفرص استثمارية مميزة في دول خليجية وعربية وأوروبية.

وأضاف عفيفي ان أسعار العقار المحلي بلغت مستويات تفوق قدرة المواطن الكويتي العادي على الشراء مما تسبب في إشكالية كبيرة في اتجاه الكثير من المستثمرين الى البحث عن فرص عقارية خارج الكويت، لاسيما في ظل ظهور أسواق جديدة بدأت تفرض نفسها بقوة، وخاصة السوقين التركي والبوسني في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده الدول العربية وفي مقدمتها مصر وسورية ولبنان.

وتوقع عفيفي ان تستمر أسعار العقارات في الارتفاع في ظل الطلب والعرض مادامت المسألة الإسكانية بقيت على رأس أولويات ومطالبات المواطن الكويتي، والذي ظهر جديا في الاستبيان الذي أجراه مجلس الأمة مؤخرا والذي حلت فيه القضية الإسكانية في قائمة سلم أولويات المواطنين الكويتيين الذين شاركوا في الاستطلاع بنسبة مرتفعة بلغت 20,8٪، لافتا الى ان هذا الأمر يتطلب ان تقوم الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص بحل المشكلة التي تفاقمت وبلغ عدد الطلبات المسجلة في مؤسسة الرعاية السكنية ما يزيد على 107 آلاف طلب إسكاني.

وذكر عفيفي ان المعرض يتواكب مع ظهور بوادر التعافي على السوق العقاري من تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفعت التداولات خلال 9 شهور الأولى من عام 2013 بنحو 34٪ عن تداولات نفس الفترة من 2012 وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار العقار السكني لمستويات غير مسبوقة بنسب تتراوح بين 8 و12٪، لاسيما في ظل تزايد معدلات النمو السكاني وشح الأراضي السكنية، بالإضافة الى تصاعد أسعار العقار الاستثماري بنسبة تفوق 15٪ عن أسعار بداية العام، وذلك مع ارتفاع الطلب وشح المعروض من العقار الاستثماري مما أدى الى ارتفاع أسعاره الى أسعار غير مسبوقة خاصة مع دخول وجوة جديدة في هذا السوق من أصحاب رؤوس الأموال التي تتراوح بين المليون والمليوني دينار، كما صعد العقار التجاري والإداري لأول مرة منذ 4 سنوات.

«QNB»: توقعات بحدوث ركود في الاقتصادات المتقدمة

قال تقرير مجموعة QNB ان الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت الأسبوع الماضي في واشنطن، سلطت الأضواء على السحب التي تغطي أفق الاقتصاد العالمي. فالاقتصاد الأميركي مازال مستمرا في أدائه الضعيف، ومنطقة اليورو تخرج ببطء من فترة كساد طويلة، والأسواق الناشئة فقدت فجأة بريقها الذهبي، وقد يتساءل المرء عن الوجهة التي يسير إليها الاقتصاد العالمي. بالنسبة لمجموعة QNB، فإن الآفاق المستقبلية الضعيفة للاقتصاد، بالإضافة إلى عوامل مخاطر عديدة، تشير لحدوث ركود في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ في النمو في الأسواق الناشئة، فيما ستبقى الصين وأفريقيا جنوب الصحراء ودول مجلس التعاون الخليجي بمنزلة بقع الضوء الوحيدة في الأفق. وذكر التقرير ان صندوق النقد الدولي نشر أحدث تقاريره حول الاقتصاد العالمي في 8 أكتوبر، ووفقا لأحدث التقديرات الواردة في هذا التقرير، فإن الاقتصاد الأميركي سينمو بنسبة 1,6٪ فقط في عام 2013 وبنسبة 2,6٪ في عام 2014. ونلاحظ أن هذا الأداء أضعف بكثير من متوسط نسبة النمو 3,1٪ الذي ساد خلال العقد السابق للكساد الكبير في 2009/2008. كما أنه من غير المرجح أن يتقلص معدل البطالة بدرجة كبيرة، وإضافة لذلك، يشير تقرير صندوق النقد الدولي الأخير إلى أن الانسداد السياسي الذي حدث مؤخرا في الولايات المتحدة بسبب الموازنة الجديدة وسقف الدين يمثل خطرا إضافيا قد يجر لمزيد من إضعاف الاقتصاد أبعد من تقديرات الصندوق. كما أن خطة بنك الاحتياطي الفيدرالي التي تهدف إلى تقليص «التخفيف الكمي» قد تقود أيضا إلى إبطاء التعافي في سوق الإسكان الأميركي.

هذا، وتتعافى منطقة اليورو ببطء من فترة ركود متطاولة. ووفقا للتقديرات الأخيرة الواردة في تقرير الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي لكتلة عملة اليورو سيظل سلبيا (ـ 0,4٪) خلال هذه السنة ثم يتحول إلى نسبة إيجابية بدرجة طفيفة في عام 2014 (1,0٪) بافتراض أن تصبح البيئة العالمية أكثر ملاءمة، وإذا لم تنشأ أسواق صادرات قوية، فإن من المتوقع أن يؤدي الطلب المحلي الثابت إلى نمو منخفض في أوربا في عام 2014. وتبعا لذلك، تتوقع مجموعة QNB نموا أقل في منطقة اليورو بحدود 0٪ إلى 0,5٪ في عام 2014.

ولكن مجموعة QNB تتوقع حدوث مشكلات هيكلية أطول مدى في دول مثل البرازيل والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا بسبب اعتمادها على أسعار السلع وتدفقات رؤوس الأموال القادمة لتمويل النمو في اقتصاداتها. ومع الانخفاض المتوقع في أسعار السلع ومع مزيد من هروب رؤوس الأموال خارج الأسواق الناشئة بفعل تقليص برنامج «التخفيف الكمي»، تتوقع مجموعة QNB أن يتباطأ النمو أكثر في الاقتصادات الناشئة خلال عام 2014 إلى نسبة 4,0٪، وإذا حدثت عمليات هروب لرؤوس الأموال بصورة أشد حدة جراء تقليص «التخفيف الكمي»، فسيترتب على ذلك وقوع مخاطر أكبر على هذه الاقتصادات وحدوث مزيد من التباطؤ في نموها.

وتعتقد مجموعة QNB أن هناك دولة واحدة ومنطقتين خارج هذه الصورة السوداء ستشكل معا محركات الدفع لنمو للاقتصاد العالمي:

● الصين: بالرغم من أزمة السيولة التي حدثت مؤخرا خلال العام، ستتمكن الصين من تحقيق نمو بنسبة 7,6٪ هذا العام وبنسبة 7,3٪ في عام 2014 وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي. وترى مجموعة QNB أن الصين ستحقق نموا أعلى من ذلك في عام 2014 بحدود 8,0٪ إلى 8,5٪ بفضل التحول المستمر في الصين من اقتصاد معتمد على الصادرات إلى آخر معتمد على الاستهلاك.

● أفريقيا جنوب الصحراء: باستثناء جنوب أفريقيا، فإن بقية دول المنطقة تشهد انتعاشا يعكس صعودا للطبقة الوسطى وارتفاعا في استثمارات البنية التحتية الضرورية. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن النمو الاقتصادي سيرتفع من نسبة 5,0٪ في عام 2013 إلى نسبة 6,0٪ في عام 2014.

● دول مجلس التعاون الخليجي: أخيرا، ستستمر دول مجلس التعاون الخليجي في مساعيها الرامية لتنويع مصادر اقتصادها من قطاع النفط والغاز إلى استثمارات البنية التحتية وقطاع الخدمات النامي، وذلك بالرغم من الانخفاض المتوقع في أسعار السلع. ووفقا لآخر التقارير الصادرة من صندوق النقد الدولي، سيرتفع النمو في المنطقة من 3,3٪ في عام 2013 إلى 4,4٪ في عام 2014. وتقدم مجموعة QNB تقديرات أعلى بقليل لنسبة النمو لتكون بين 4,5٪ و5,0٪ في عام 2014، مع احتلال دولة قطر لصدارة المنطقة بنمو نسبته 6,5٪ في عام 2013 و6,8٪ في عام 2014.

الشركة الأهلية القابضة

إعلان تذكيري

إعلان للسادة المساهمين
بالشركة الأهلية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)

دعوة لحضور الجمعية العامة غير العادية (المؤجلة)

تتشرف بدعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية (المؤجلة) والمقرر عقدها يوم الأحد الموافق 2013/10/27 في تمام الساعة 10:00 صباحا في فندق الشيراتون، الدور الأرضي – قاعة الزمردة (C) – وذلك لمناقشة جدول الأعمال الآتي:-

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية (المؤجلة)

- النظر في إستمرار الشركة أو إتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة للحصول على بطاقة حضور الجمعية العامة غير العادية (المؤجلة)، مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم أو استمارة توكيل في موعد أقصاه 2013/10/24.

وفي حال عدم إكتمال النصاب تؤجل الجمعية العمومية غير العادية (المؤجلة) لموعدٍ تحدده وزارة التجارة والصناعة.

الشركة الكويتية للمقاصة

منطقة شرق – شارع الخليج العربي – برج أحمد – الدور الخامس

هاتف: 2246 5696

الصالحية، شارع علي السالم، برج الجوهرة، الدور الثامن، ص.ب. 22816 الصفاة، 13089 الكويت
هاتف: 300 44 222 - 1(8-24542) +965 فاكس: 6536 44 22 +965 www.ahliaholding.com